

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤

بتحان جائزة الدولة للإبداع الفنى

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تدشأ جائزة تسمى " جائزة الدولة للإبداع الفنى " تمنح للبدعين فى مجالات الثقافة والفنون الذين يتقدمون لنيل هذه الجائزة ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢ من هذا القانون .

ويقضى من يمنح هذه الجائزة مدة فى الأكاىمية المصرية بروما لا تقل عن ستة أشهر ولا يتجاوز ثلاث سنوات يتصل خلالها بالفكر العالمى لتنمية قدراته وإثراء خبراته وإبداع الجديد من إنتاجه وممارسة العمل فى مجال تخصصه وذلك فى مختلف فروع الفنون الجميلة وتاريخ الفن وعلوم الآثار المصرية والترميم الفنى والتأليف الموسيقى والسينمائى والمسرحى والأداء الموسيقى وما يتعلق بها من جهود المستشرقين وغير ذلك من مجالات الثقافة التى تقررها اللجنة العليا لشئون الجائزة .

(المادة الثانية)

يشترط فىمن يتقدم لنيل الجائزة ما يأتى :

- ١ - أن يكون مصرى الجنسية .
- ٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنابة أو جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد ورد إليه اعتباره .

٤ - أن يجتاز بنجاح جميع مراحل المسابقة التي تقدم لاختيار أصح المتقدمين لنيل الجائزة وأن تكون له جهود متميزة أو أعمال سبق نشرها أو عرضها ترى اللجنة العليا لشئون الجائزة أنها تتفق والقواعد والمستويات المطلوبة لنيل الجائزة .

وتقرر اللجنة العليا لشئون الجائزة مراحل المسابقة والقواعد والمستويات المطلوبة لنيل الجائزة .

وتلتزم الجهات التي يكون الحاصل على الجائزة من العاملين بها بتيسير تمتعه بها وسفروه ، ولا يجوز حرمانه من أى امتيازات مالية أو أدبية في مجال عمله بسبب غيابه عن العمل خلال المدة المحددة براءة الجائزة .

وتشكل اللجان الخاصة بعقد المسابقة وفحص الأعمال الفنية لاختيار أصح المتقدمين وتحديد اختصاصات كل منها بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة .

(المادة الثالثة)

يتم الإعلان عن الجائزة وما يتعلق بها وشروط الترشيح لها بالطريقة التي تقرها اللجنة العليا لشئون الجائزة .

(المادة الرابعة)

تشكل بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة لجان لفحص ومراجعة النتائج أو الأعمال التي يحققها الموفدون على الجائزة خلال المدة المحددة لهم .
ويمنح من تقرر اللجنة المختصة أنه حقق الهدف من إنشائه على الجائزة بنجاح لقب "جائزة على جائزة الدولة للإبداع الفنى" ويصدر بمنح هذا اللقب قرار من وزير الدولة للثقافة بعد موافقة اللجنة العليا لشئون الجائزة .

(المادة الخامسة)

يحدد وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح اللجنة العليا لشئون الجائزة الشروط الواجب توافرها في أعضاء لجان الفحص والمراجعة والتقييم .

(المادة السادسة)

- تشكل اللجنة العليا لشئون الجائزة برئاسة وزير الدولة للثقافة وعضوية كل من :
- * رئيس القطاع الذي تتبعه الأكاديمية المصرية بروما .
 - * مقرري اللجان المعنية بالمجلس الأعلى للثقافة .
 - * مدير الأكاديمية المصرية بروما .
 - * ثلاث من الشخصيات البارزة في مجالات الثقافة يختارهم وزير الدولة للثقافة لمدة عامين .
 - ويكون للجنة أمين عام يعين بقرار من وزير الدولة للثقافة .

(المادة السابعة)

- تجتمع اللجنة العليا لشئون الجائزة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسها ويكون اجتماعها صحيحا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتعتمد قراراتها من وزير الدولة للثقافة .
- ويجوز للجنة أن تشكل من بين أعضائها أو غيرهم لجانا فرعية لبحث موضوعات محددة وتقديم تقرير عنها إليها .

(المادة الثامنة)

- تختص اللجنة العليا لشئون الجائزة بما يأتي :
- ١ - تحديد عدد الجوائز والمجالات الفنية الخاصة بها .
 - ٢ - تحديد مدة كل جائزة .
 - ٣ - اقتراح الاعتمادات المالية السنوية اللازمة للجائزة في موازنة الأكاديمية المصرية بروما .
 - ٤ - وضع الأسس والقواعد التي تلتزم بها اللجان المشكلة طبقا لأحكام هذا القانون في ممارسة اختصاصاتها وتحديد نظام العمل الداخلي لكل منها واعتماد نتائج أعمالها .

- ٥ - وضع اللائحة المالية لمعاملة الموفدين على الجائزة .
 - ٦ - وضع اللائحة الداخلية لها .
 - ٧ - النظر فيما يحال إليها من الموضوعات ذات الصلة بشئون الجائزة .
 - ٨ - الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .
- وتصدر اللوائح المذكورة بقرار من وزير الدولة للثقافة .

(المادة التاسعة)

يشكل بقرار من وزير الدولة للثقافة مكتب تنفيذي للجنة العليا لشئون الجائزة برئاسة أمين عام اللجنة ومن عدد كاف من العاملين بأجهزة الثقافة أو غيرها من الجهات الإدارية وذلك لمعاونة اللجنة العليا واللجان الأخرى المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون في مباشرة اختصاصاتها .

ويتولى المكتب التنفيذي بصفة خاصة ما يأتي :

- ١ - إعداد المذكرات والدراسات اللازمة لعرض الموضوعات على اللجنة العليا وغيرها من اللجان الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٢ - إعداد جداول أعمال اللجنة العليا واللجان الأخرى وتدوين محاضر اجتماعاتها .
- ٣ - تنفيذ قرارات اللجنة العليا واللجان الأخرى بعد اعتمادها .

(المادة العاشرة)

تتولى الأكاديمية المصرية بروما رعاية الموفدين إليها خلال المدة المحددة للجائزة ومعاونتهم والإشراف عليهم وتيسير سبل المعيشة وممارسة العمل الفني لهم في حدود إمكانياتها المتاحة والاعتمادات المالية المقررة للجائزة وكذلك تمكينهم من الاتصال بالفكر العالمي في المجالات ذات الصلة بتخصصاتهم وبالإنتاج الذي يقومون بتحقيقه ، وذلك من خلال ما تعده لهم من برامج تتفق والأهداف المطلوبة من إيفادهم كما تقوم بتقديم التقارير عنهم إلى اللجنة العليا لشئون الجائزة وإخطارها بما يحققونه من تقدم وما يصادفونه من عقبات أو يرتكبونه من مخالفات لاتخاذ ما تراه في شأنهم .

وللجنة العليا وفقا لمقتضيات الصالح العام وبقرار مسبب أن تنهى مدة الجائزة قبل نهاية المدة المحددة لها وذلك في ضوء ما يتضح لها من التقارير الواردة إليها وما يتم إخطارها به من تقصير أو مخالفة ولمن صدر القرار ضده أن يتظلم منه إلى وزير الدولة للثقافة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالقرار وعلى وزير الدولة للثقافة أن يفصل في التظلم بقرار نهائي منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول التظلم إلى الوزارة .

(المادة الحادية عشرة)

يصدر بالقواعد الخاصة بالمعاملة المالية للموفدين خلال المدة التي تنقضي بالأكاديمية المصرية بروما أو غيرها من البلدان الإيطالية التي تتوفر فيها الاحتياجات الفنية للوفد قرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح الأكاديمية المصرية بروما وموافقة اللجنة العليا لشئون الجائزة وتدرج سنويا في موازنة الأكاديمية المصرية بروما الاعتمادات المالية المخصصة للصرف على شئون الجائزة .

(المادة الثانية عشرة)

يصدر وزير الدولة للثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(المادة الثالثة عشرة)

يلغى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء جائزة الدولة للابداع الفنى .

(المادة الرابعة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤ (٣١ مارس سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك